أكد أن الإصلاح السياسي مدخل رئيس لتطوير مجالات التعليم والإسكان والصحة

الساير: لدينا إصرار على أن يكون هذا المجلس على قدر المسؤولية ولن نقبل بأن يكون جزءا من هذا الفساد

قدمنا المقترحات للخالد بعد إعادة تكليفه ووعد بأن تقر في الجلسة الأولى ولكن للأسف أخلف بوعده

اليوم نعيش في احتقان وصراع سياسي مهم ولا يمكن أن نقبل بأن يجعلوا هذه المؤسسة صورية

مهند الساير

أكد النائب مهند الساير أهمية الإصلاح السياسي ، معتبرا أنه مدخل رئيس للإصلاح في مجالات التعليم و الإسكان و الصحة.

وقال الساير في تصريح بالمركز الإعلامي بمجلس الأمة « لدينا إصرار على أن يكون هذا المجلس على قدر المسؤولية ولن نقبل بأن يكون جزءا من هذا الفساد». وتوجه الساير بمناشدات لصاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد قائلا «أتوجه اليوم بخطاب إلى صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح وكنت أتمنى أن يكون هذا الرد على الخطاب الأميري الذي أعددته لمدة 4 أشهر داخل قاعة عبدالله السالم لكن للأسف بسبب تعطيل المؤسسة التشريعية أصبح لزاما علينا أن يكون الخطاب في هذا المكان».

وأضاف «يا صاحب السمو نحن أبناؤك وأتينا إلى مجلس الأمة في انتخابات 5 ديسمبر 2020 بإرادة الشعب لننقل همومهم ونقدم الحلول لهم، لكن يا صاحب السمو أنا أعلم علم اليقين أن مقامكم السامي لا يقبل بهذا التردي والسوء الذي أصاب كل مؤسسات الدولة وعلى رأسها المؤسسة التشريعية». وتابع «يا صاحب السمو أنا أعلم أنك لا تقبل بوجود 800 مهجر من الكويتيين ولا تقبل أن يكون الطابور على الوظيفة أكثر من 30 ألف كويتي، ولا تقبل بهذا العدد من المواطنين الذين ينتظرون الإسكان ومنازلهم بسبب وجود بعض المتنفذين الذين يقومون برفع الإيجارات، ولا تقبل بالتردي الذي يحصل في التعليم والصحة وكل هذه الهموم». وقال الساير «بعد إعادة تكليف الشيخ صباح الخالد رئيس الوزراء جلسنا وقدمنا له المقترحات والقوانين التي وعد بأن تقر في الجلسة الأولى لمجلس الأمة ولكن للأسف أخلف بوعده كما أخلف بوعده السابق في مجلس 2016 / 2020 عندما قال «لا تشريعية ولا تأجيل ولا دستورية»، وهو للأسف أخلف كل الوعود التي وعد بها الناس». وأضاف «اليوم نعيش في احتقان وصراع سياسي مهم ولا يمكن أن نقبل يا صاحب السمو أن يجعلوا هذه المؤسسة صورية، فبلا إصلاح سياسي لن يكون هناك إصلاح في مجالات التعليم والإسكان والصحة». وتابع « لا نقبل أن نكون «دمى» في ظل تحالف الرئيسين لتعطيل هذه المؤسسة، مضيفا أنه» سيأتي وقت ستلعننا الأجيال القادمة لأننا سمحنا بأن تتحول هذه المؤسسة إلى صورية». وأوضح أن من يقدم الحلول لا يفترض أنه يطلب الحل ولا يمكن أن يكون هناك نائب في مجلس الأمة يرتجي أن يكون هناك حل لهذا المجلس، فقد أتينا لنعمل وحتى نعكس الواقع المرير الذي يمر به الشعب الكويتي وهذا دورنا وواجبنا ولن نتخلى عنه». وقال الساير «مهما طال وقتنا بهذا المجلس أو قصر لن نسمح بأن تنحر هذه المؤسسة، ولن نسمح بأن نكون جزءا من الفساد الذي تمر به دولة الكويت». واعتبر أن « الهدوء السياسي منذ عام 2013 حتى عام 2020 نتج عنه سرقات للمال العام وترد في المؤسسات واستنزاف ميزانية الدولة ونهب الاحتياطي العام إلى أن وصل إلى صفر، وذهب أكثر من 47 مليار دينار هباء منثورا»، مبينا «اليوم نرى فاسدين ولكننا لا نرى استرجاعا للأموال التي تنهب». وأضاف «نحن لن نقبل بهذه الأحداث أن تمر وأن نكون جزءا منها، نحن نتمنى أن تعود الكويت درة الخليج وسنسعى لذلك ولكن بهذا الاحتقان السياسي وهذا السوء في إدارة المؤسسة التشريعية والسوء في إدارة المؤسسة التنفيذية فلن ينتج عنه إلا الخراب».

لا نقبل أن نكون «دمى» في ظل تحالف الرئيسين لتعطيل هذه المؤسسة.. والأجيال القادمة ستلعننا

من يقدم الحلول لا يفترض أنه يطلب الحل فقد أتينا لنعمل وحتى نعكس الواقع المرير الذي يمر به الشعب

لبحث تطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة

الغانم وصل إلى جنيف في زيارة يجتمع خلالها إلى رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

مرزوق الغانم لدى وصوله إلى جنيف

وصل رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم إلى جنيف أمس في زيارة تستغرق يومين يجتمع خلالها كممثل للبرلمانات العربية إلى رئيس الاتحاد البرلماني الدولي دوارتي باشيكو وعدد من مسؤولي الاتحاد.

وكان في استقبال الغانم لدى وصوله مندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف السفير جمال الغنيم وسفير دولة الكويت لدى الاتحاد السويسري بدر التنيب وأركان المندوبية الكويتية .

ويأتي اجتماع الغانم الى باشيكو كممثل للمجموعة الجيوسياسية العربية بالتنسيق مع رئيس الاتحاد البرلماني العربي صقر غباش وذلك لبحث تطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة في أعقاب اعتداءات قوات الاحتلال على القدس وغزة وباقي الأراضي الفلسطينية أخيرا.وكان الغانم قد اقترح على الاجتماع البرلماني العربي الطارئ حول فلسطين والذي عقد في الـ 12 من الشهر الماضي ، تشكيل وفود برلمانية عربية للتواصل مع ممثلي البرلمانات العالمية ورؤساء المجموعات الجيوسياسية في الاتحاد الدولي وذلك لخلق مزيد من الضغط من أجل فضح ممارسات الاحتلال والتأكيد على عدالة قضية الشعب الفلسطيني.

الديحاني: تغيير مسمى «السمسرة العقارية» إلى «الوساطة العقارية»

أعلن النائب فرز الديحاني عن تقديمه اقتراحا برغبة في شأن استخدام عبارة الوساطة العقارية بديلا عن السمسرة العقارية في القرارات الوزارية أو الإدارية كافة، قال في مقدمته:

صدر قرار وزير التجارة والصناعة رقم (164) لسنة 2020م في شأن تنظيم مزاولة مهنة السمسرة العقارية، والذي صدر استناداً للقوانين والقرارات المنظمة لأعمال الشركات ومهنة السمسرة العقارية، ومنذ تطبيق هذا القانون ظهر من التطبيق العملي لممارسة هذه المهنة المبادرة إلى تعديل بعض احكامه بما يحقق الغاية منه، ولما كان الواضح من تطبيق أحكام القرار المشار إليه إن استخدام العامة والمتخصصين كلمة السمسرة العقارية قد خرج بها عن صحيح مفهومها وبما لا يحقق الغاية الحقيقية لطبيعة الأعمال التي يقوم بها السماسرة العقاريون الأمر الذي يتطلب معه وضع القرار الوزاري في صحيح مسماه وغايته، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

تعديل المسمى في شأن قرارات مزاولة مهنة السمسرة العقارية الى عبارة الوساطة العقارية واستبدال هذه العبارة أينما كانت في القرارات الوزارية او الإدارية بمسمى الوساطة العقارية بديلاً عن السمسرة العقارية، واستبدال كلمة سمسار أينما وجدت بوسيط عقاري في جميع القرارات الوزارية الخاصة بممارسة مهنة السمسرة العقارية.

دعا إلى إعادة الأموال المحصلة منذ تطبيق النظام

العرو يقترح منع تقاضي فوائد على «الاستبدال»

مبارك العرو

أعلن النائب مبارك العرو عن تقدمه باقتراح بقانون لمنع تقاضي الفوائد عن القروض التي تقدمها «التأمينات» للموظفين والمتقاعدين وإعادة ما تحصل من أموال لأصحابها.

ونص الاقتراح على ما يلي:

المادة الأولى: يقع باطلاً تقاضي أي فوائد أو رسوم أو مبالغ تحت أي مسمي يتم احتسابها على من استبدل راتبه مقابل قرض من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية سواء كان المقترض موظفاً أو متقاعداً.

المادة الثانية:تقوم المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية باحتساب ما تم تقاضيه من فوائد استبدال الراتب منذ تاريخ بدء النظام، وتقوم بإعادة المبالغ المتحصلة الى من أخذت منهم.

المادة الثالثة: تقوم المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بإعداد آلية لسداد المبالغ المشار اليها في المادة الثانية من هذا القانون خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون.

المادة الرابعة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه– تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وجاء في المذكرة الإيضاحية أن الدستور الكويت نص في مادته «الثامنة» على ان تكفل الدولة الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص للمواطنين باعتبارها من دعامات المجتمع الكويتي كما أكدت المادة «الحادية عشرة» كفالة الدولة للمواطنين في حالة المرض والشيخوخة والعجز عن العمل وأن توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية وهي قواعد أتى بها الدستور الكويتي.

وبالاطلاع على الأحكام المتعلقة بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية المنصوص علسها في الأمر الأميري رقم «61» لسنة 1976، بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية تبين عدم وجود ما يجيز للمؤسسة تحت أي مسمى تقاضي أي فوائد على من يستبدل جزءا من راتبه ليحصل على مبلغ من المال يعينه على مواجهة ظروف الحياة.

وقد أثبتت التجربة العلمية أن المؤسسة قد دأبت على تقاضي فوائد فاحشة ليس لها سند من دستور أو قانون، واستمر ذلك منذ بداية العمل بنظام الاستبدال سواء بالنسبة للموظف أو المتقاعد، ما كبد الموظفين والمتقاعدين مبالغ باهظة فرضت عليهم من دون أي أساس قانوني أو مبرر موضوعي.

كما ينبغي الإشارة الى تواتر أحكام التمييز في شأن عدم جواز تقاضي أي مبالغ إضافية تحت أي مسمى مقابل ما تدفعه المؤسسة من قروض مدنية وهو تطبيق صحيح لنص المادة «305» من القانون المدني الكويتي الصادر بالمرسوم بقانون رقم «67» لسنة 1980 والتي نصت على بطلان تقاضي أي مبالغ أو فوائد مالية مهما كان اسمها تجاه القروض المدنية ومنها قروض المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

أضف الى ذلك الفتوى التي صدرت من وزارة الأوقاف الكويتية تحت رقم «9» لسنة 2010 بتاريخ 14/3/2010 والتي تقضي بتحريم تقاضي فائدة على هذه القروض، لكل هذه الأسباب رؤى التقدم بهذا الاقتراح بقانون لمنع تقاضي الفوائد عن القروض التي تقدمها المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للموظفين والمتقاعدين مقابل استبدال جزء من الراتب «المادة الأولى»، كما نصت «المادة الثانية» منه على إعادة ما تحصل من أموال لأصحابها.

ولما كانت المؤسسة قد تقاضت مبالغ طائلة من المذكورين أعلاه مقابل استبدال جزء من رواتبهم فقد وجب إيجاد آلية تكفل إعادة المبالغ التي تم تحصيلها من المتقاعدين وغيرهم، من خلال جدولة هذه المبالغ وتمام سدادها في خلال ثلاث سنوات من تاريخ سريان هذا القانون وذلك حرصاً على الملاءة المالية للمؤسسة.

مطيع يسأل الجابر عن المشاريع التي نفذتها «الدفاع» لصالح «الصحة» في مواجهة «كورونا»

وجه النائب د. أحمد مطيع سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد الجابر،نص على ما يلي:ساهمت وزارة الدفاع بأعمال وطنية مشهودة خلال أزمة «كورونا» بإطار التعاون مع وزارة الصحة لإنجاز العديد من المشاريع المهمة كإنشاء المحاجر والمستشفيات الميدانية وغيرها، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- ما المشاريع التي تعاقدت وزارة الدفاع مع وزارة الصحة لإنجازها؟

2- صورة ضوئية من جميع العقود التي وُقعت أو الجاري التعاقد عليها مع وزارة الصحة، وهل هناك أي أوامر تغييرية طرأت على هذه العقود؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بتفاصيل تلك العقود مع بيان قيمة كل عقد على حدة وأي أوامر تغييرية طرأت عليها.

3- هل خاطبت وزارة الدفاع وزارة الصحة حول جدوى هذه المشاريع ومدى حاجة الدولة الفعلية لها؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من جميع المخاطبات والمراسلات في هذا الشأن.

4- هل أنجزت وزارة الدفاع هذه المشاريع بوقتها المحدد بالعقد؟

WAPMED TPA Services Co.

دعوة لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية لشركة واب ميد لإدارة خدمات التأمين (ش.م.ك.م)

يسر مجلس إدارة شركة واب ميد لإدارة خدمات التأمين دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31، والسنة المنتهية في 2020/12/31، والذي سينعقد في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الأثنين الموافق 2021/06/28 بمقر الشركة الرئيسي- الكائن ببرج وربة للتأمين - بالدور السادس عشر - شارع أحمد الجابر - شرق.

جدول أعمال الجمعية العمومية العادية

1- مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، والسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020، والمصادقة عليهم.
2- مناقشة تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، والسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020، والمصادقة عليهم.
3- إعتماد البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، والبيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 والمصادقة عليهم.
4- إستعراض أية مخالفات أو جزاءات صادرة عن الجهات الرقابية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، والسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020. (إن وجدت).
5- إستعراض التعاملات مع أطراف ذات صلة التي تمت في عام 2019، والتي تمت في سنة 2020، والتي ستتم في سنة 2021 والمصادقة عليهم، وتفويض مجلس الإدارة في التعامل مع الأطراف ذات الصلة التي سوف تتم خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021.
6- مناقشة توصية مجلس الإدارة بعدم صرف مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، والسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020، والمصادقة عليها.
7- إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة بكل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، والسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020، والمصادقة عليهم.
8- تعيين أو إعادة تعيين مراقب الحسابات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

ملاحظة:
يرجى من السادة المساهمين الراغبين في الحضور أو من ينوب عنهم مراجعة الشركة بالدور الحادي عشر، لإستلام بطاقة الحضور إعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق 2021/06/15 وحتى نهاية يوم الأحد الموافق 2021/06/27.

والله ولي التوفيق
رئيس مجلس الإدارة